ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

الوضع السياسي للأقلية القبطية في مصر

بين موقف الكنيسة وسياسة السلطة

أ. شاهد أحمد

جامعة مولاى الطاهر. سعيدة .

Chaheda29@gmail.com

ملخص الدراسة:

يعد موضوع الأقلية القبطية من المواضيع الشائكة التي تثير الكثير من النقاش والجدل بين من يرى أن الأقباط لا يزالون يعانون من الإقصاء وعدم المساواة في الفرص لاعتبارات سياسية أو ثقافية أو دينية مرتبطة في مجملها بتكوين المجتمع المصري والذهنية الطائفية السائدة فيه المبنية على فكرة رفض الآخر المختلف، وبين من يرى أن الأقباط ليسو إلا جزء من مجتمع يعيش تحت سلطة نظام سياسي غير ديمقراطي له سجله الحافل في إنتهاك حقوق الإنسان وبالتالي فهم لا يختلفون عن بقية أفراد المجتمع المصري، وإن كان هناك من توجه له أصابع الإتهام فهي الكنيسة وعلى رأسها البابا الذي تحالف مع السلطة السياسية، وهو واقع ينطبق كذلك على المسلمين ومؤسسة الأزهر المتحالف هو الآخر مع السلطة السياسية، لهذا فإن إرتفاع نبرة الإحتجاج والغضب ولعب دور الضحية إلى الحد الذي رسخ شعورا قبطيا بالمظلمة ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

هل هناك ما يبرر هذه المظلمة لدى الأقلية القبطية ؟

الكلمات المفتاحية: الأقلية، الطائفية، الكنيسة القبطية، الأقباط، الإخوان المسلمون

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

Study summary:

The issue of the Coptic minority is one of the thorny issues that provokes a lot of discussion and controversy among those who see that the Copts are still suffering from exclusion and inequality in opportunities due to political, cultural or religious considerations related in their entirety to the formation of Egyptian society and the prevailing sectarian mentality in it based on the idea of rejecting the different other, And among those who see that the Copts are only part of a society that lives under the authority of a non-democratic political system that has a proven record of violating human rights and therefore they do not differ from the rest of the members of Egyptian society, and if there are those who are accused fingers of accusation, it is the Church, headed by the Pope who allied P political power, a reality also applies to Muslims and Al-Azhar is also allied with the political power, the tone of the rise of protest and anger and play the role of the victim to the extent that it has established a sense of Copt injustice.

مقدمة:

تكتسي الدراسات التي تتناول الموضوع القبطي أهمية بالغة وتثير بالمقابل حساسية خاصة بدأ بالتضارب الظاهر في العدد الحقيقي للأقباط حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن العدد التقريبي للأقلية القبطية تتعدى الثمانية ملايين نسمة في حين يقدم بعض قيادات الكنيسة القبطية رقم الثمانية عشر مليون نسمة يتوزعون على مختلف المحافظات المصرية بدرجات متفاوتة ولعل أهم موضوع يثار في هذا الصدد هو تصاعد نبرة الاحتجاج والغضب لدى الأقباط خاصة بعد ثورة 25 يناير التي أطاحت بحكم حسني مبارك، حتى لو أقررنا بأن موجة التذمر تعود لعقود سابقة بداية من حادثة الخنكة سنة 1972 والهجمات الإرهابية التي استهدفت الكنائس والأفراد كالهجوم على مطرانية نجع حمادي سنة 2010 والهجوم الإرهابي على كنيسة **القديسين** سنة2011 و أحداث **أطفيح** 2011 والصدامات الدامية في إمبابة 2011 والهجوم الدامي الذي استهدف حافلة نقل مسيحيين في المينا وسط مصر والذي أودى بحياة 29 شخصا في 2017 وغيرها من العمليات الإرهابية التي أمعنت في استهداف الأقباط أفرادا وكنائس و ممتلكات خاصة

مما زاد في ارتفاع نبرة الاحتجاج انخراط بعض المنظمات الدولية في الموضوع القبطي كمنظمة العفو الدولية التي أصدرت تقريرا اعتبرت فيه أن الاقباط يعانون من تمييز واضطهاد على مختلف الأصعدة على اعتبار

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

محدودية حضورهم في المراكز القيادية في مؤسسات الدولة المختلفة كالجيش والقضاء وعضوية البرلمان ، بالإضافة إلى ما يعتبره الأقباط تضييقا عليهم في بناء الكنائس وتمويلها فضلا عن أن الأقباط يحسون بكونهم ضحية لثقافة سياسية طائفية تميز عموم المجتمع المصري الذي لا يزال غير مستعد للتصويت في الانتخابات لصالح مرشح من الطائفة القبطية .

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في تكوين إحساس قبطي بالمظلمة التي يتم توظيفها سياسيا باستمرار من طرف الكنيسة القبطية.

خطة الدراسة:

- **مرحلة ثورة 23 يونيو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر**
- **مرحلة حكم أنور السادات**
- **مرحلة حكم حسني مبارك**
- **مرحلة ثورة 25 يناير 2011 من مرسي إلى السيسي**

مرحلة ثورة يوليو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر

ما يمكن ملاحظته بعد نجاح ثورة 23 يوليو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر أن تمثيل الأقباط يكاد يكون معدوما خصوص في قيادة الثورة ، يقول محمد حسنين هيكل في دراسة عن المسلمين والأقباط بعد الثورة أن مجلس الثورة لم يظهر في قائمة أعضائه أي قبطي[1] .

الجدير بالذكر أن سبب غياب تمثيل قبطي في قيادة الضباط الأحرار الذين تولوا الإطاحة بالنظام الملكي هو أن الجيش تقليديا كان بعيدا عن حزب الوفد العلماني و أقرب ما يكون إلى الملك ومن ثم ورثت قيادة مجلس الثورة هذه التفرقة بين المسلمين والأقباط .

- **نظام عبد الناصر ومشكلة التمثيل القبطي :**

مع بدأ صياغة دستور 1953 تمّ تشكيل لجنة من خمسين عضوا منهم ستة من الأقباط ، غير أن المشكل المزمن الذي بقي يراوح مكانه هو حظوظ الاقباط في الانتخابات العامة فبالنظر إلى التفكير الطائفي المتجذر

[1]– مديرية المعلومات، فرع البحث الراجع، **الأقباط**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد الرابع، تشرين الثاني، 2011، بدون مكان نشر، ص 11

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بين أفراد الشعب المصري خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة الترشح والانتخاب فإن العنصر القبطي تتضاءل حظوظه إن لم نقل تنعدم في الوصول الى عضوية المجالس النيابة .

أما على مستوى السلطة التنفيذية فقد انحصر اختيار الوزراء القبط في دائرة التكنوقراط الذين لم تكن فيهم قيادات سياسية متمرسة ولم يكن لهم بالتالي تأثير عميق على مجتمع الأقباط[1]

أمر آخر يثير توجس الأقلية القبطية وهي تلك العلاقة القوية التي كانت تربط الضباط الأحرار بجماعة الإخوان المسلمين فعندما قام نظام جمال عبد الناصر بحل الأحزاب السياسية واستثناء جماعة الأحزاب المسلمين من الحل على اعتبار أن الجماعة ليست حزبا سياسيا اعتبر جمهور الأقباط أنّ هذا القرار يعد تحالفا مع الإخوان المسلمين على حسابهم .

يقول السادات أنه كان مع صديقه الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف على صلة قوية بالإمام البنا و أنهما اتصلا بعزيز المصري* بواسطة البنا والتقيا به في عيادة الدكتور إبراهيم حسن أحد قادة الأخوان وذلك عام 1940 ، وقد أعاد السادات ذكر الرواية أيضا في كتابه البحث عن الذات وذكر أن زيارته للبنا تكررت و أن الأخير عرض عليه الانضمام للإخوان[2] .

غير أن هذا التراجع لجماعة الإخوان المسلمين لم يؤد إلى تحسن في منزلة الأقباط السياسية لكون هؤلاء كانوا منسحبين أصلا من الحياة السياسية ، وهي سمة لم تميز الأقباط وحدهم ، فالواقع أن الأقباط ليسوا وحدهم من انسحب أو فرض عليه الانسحاب من الحياة السياسية ، فالنظام السياسي والذي شكل وسيطر عليه التيار المعادي للديمقراطية في صفوف الضباط الأحرار، أقصى كل من يعارضه أو يخالفه الرأي [3].

1- مرحلة حكم أنور السادات

بعد وفاة جمال عبد الناصر في 28 أيلول سبتمبر 1970 تولى الرجل الثاني في الدولة أنور السادات مقاليد الحكم، ومصر خاصة والعالم العربي بصفة عامة يمر بأصعب وأحلك المراحل في تاريخه فلقد اندلعت الحرب بين الجيوش العربية و إسرائيل لاسترداد أراضي عربية محتلة ليستيقظ العرب على استيلاء إسرائيل على أراضي جديدة هي الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان السوري وهزيمة عربية مذلة

[1]– أبو سيف يوسف ، المرجع نفسه ، ص 153

*– ضابط متقاعد إشتهر بعدائه للإنجليز.

[2]– سعد المولى ، **الإخوان والجيش** ،دار المشرق ، ط1 ، ص 119

[3]– عزمي بشارة،**هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2011،ص 11

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

ومخزية تسببت في ندوب في وجدان الإنسان العربي وشعور مرير بالانكسار والهوان كان لابد من تفريغه في فضاء الدين والتدين وهما المسجد والكنيسة اللذين ازدادت قوة جذبهما وظهر هذا التغير في سلوك الأفراد وطريقة تفكيرهم وحتى شكل الهندام والالتزام باللحية خصوصا في صفوف الشباب مسلمين كانوا أو أقباطا ، وهنا فقد ارتكزت سياسة أنور السادات على العمل على اجتثاث الفكر الناصري من كل مجالات الحياة سواء السياسية أو الفكرية ، إن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع وعلى مستوى وسائل الاعلام المختلفة في رسالة واضحة من منظومة الحكم الجديدة أنه آن الأوان لطي صفحة القبضة الأمنية في حق قوى الإسلام السياسي وخاصة جماعة الاخوان المسلمين ، الأمر الذي اعتبره الأقباط تحالفا للنظام مع هذه الجماعات خاصة بعد موجة إطلاق سراح الآلاف من المعتقلين ، يقول الدكتور غالي شكري "لم يبدأ التطرف وانعكاساته المباشر على الأقباط إلا في عهد السادات حين خرج المعتقلون بكل ما في صدورهم من غضب لم يكن تفجيره ممكنا بوجه الدولة فهي التي أخرجتهم، فحول بعضهم هذا الغضب نحو المسيحيين الذين لم يسجنوهم ولم يعتدوا عليهم قط [1]

هذا المناخ من الشك و والتوجس ساهم في تأجيج مشاعر الصدام بين المسلمين والأقباط ، حيث ساهمت الإشاعة والتصريحات المنسوبة إلى هذا الطرف أوذاك إلى اشتداد حالة الإحتقان.

يقول البابا شنودا "بدأت الأحداث ببعض المنشورات التي صدرت بالإسكندرية موجهة ضد القمص بيشوي كامل ، ومنشور يتهمني بعقد اجتماع في مارس 1973 بالإسكندرية ، حيث صرحت بالآتي : " إن البابا سيرجع مصر مسيحية كما كانت و أني أصدرت إجراءات في هذا الصدد منها تقليل عدد الوفيات عند المسيحيين وزيادة النسل، والعكس زيادة الوفيات عند المسلمين وتقليل النسل ومما يساعدنا في هذا الأمر هو أن 60% من الأطباء مسيحيون، كما قدمت للحكومة طلبات منها حصول الأقباط على ربع قيادات الجيش والبرلمان ومجلس الوزراء والمناصب القيادية في الحكومة [2]

حادثة الخانكة والصدام مع السادات أم الصدام مع القانون :

تعود وقائع الخانكة إلى 12 نوفمبر 1972 في ضواحي القاهرة في منطقة تعرف باسم الخانكة حيث تمّ تشييد كنيسة دون ترخيص ، حيث كان قيامها بنفس الطريقة القديمة : قطعة من الأرض اشتريت و أحيطت بسور من الدكاكين ، ثمّ أصبحت الأرض فضاء في قلبها ملعبا ، ثمّ مدرسة ثمّ ملتقى دينيا ، ثم جاءها المذبح ذات

[1]– غالي شكري ، **الأقباط في وطن متغير** ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص 60–61

[2]– عبد اللطيف المناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 112

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ليلة ودشنها أحد الأساقفة وفتحت لإقامة الصلوات،فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت ومنعت استعمالها للغرض الذي كان مقررا لها [1].

اعتبرت السلطة الحاكمة هذه الحادثة تحديا لها مما ترتب عنه صدام بين البابا شنودا والسادات.

طلب شنودا ورد السادات :

ظل الأقباط يرددون مظلمة منع السلطات إياهم من تشييد الكنائس بكل حرية والتضييق عليهم حتى في ترميم المتهالك منها ، فالأمر يتطلب دائما الحصول على تصريح إداري في إجراء لا يشمل بقية المواطنين المصريين من المسلمين الذين يشيدون المساجد ودور العبادة بكل حرية ودون ضجيج ففي أول زيارة للرئيس السادات للمقر البابوي استقبله البابا شنودا بحفاوة كبيرة وقد ذكر السادات شنودا أن سلفه البابا كيرلس كان تحت تصرفه تصريحا ببناء خمسة وعشرين كنيسة ، أنا سأجعلها خمسين كنيسة ، فصاح شنودا سيدي الرئيس أنت أب كل المصريين و إنك قائدنا وزعيمنا وراعينا [2]

الأقباط ومشكلة التمثيل : شهدت مرحلة حكم أنور السادات تصاعدا خطيرا للمواجهات الطائفية بين المسلمين والأقباط الأمر الذي انجر عنه ثقافة إقصائية طائفية فلم يكن بالإمكان لمرشح قبطي أن يفوز في انتخابات مجلس الشعب ولا أن يحصل مرشح مسلم على أصوات المواطنين الأقباط الأمر الذي نتج عنه ضعف ظاهر لتمثيل العنصر القبطي وضئالة تواجدهم في البرلمان لهذا فإن الحل الوحيد بالنسبة لنظام أنور السادات هو الإبقاء على الحل الذي كان قد ابتكره جمال عبد الناصر ألا وهو التعيين والجدول التالي يظهر هذا الوضع [3]

البرلمان	عدد النواب	عدد النواب الأقباط		إجمالي عدد النواب الأقباط
		انتخاب	تعيين	
1971	360	3	9	12
1976	360	-	8	08
1979	360	4	10	14

[1]–عبد اللطيف المناوي ، المرجع السابق ، ص 155

[2]– عبد اللطيف المناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 131

[3]– سامية عياد، **المشاركة السياسية للأقباط** ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط1 ، القاهرة ، 2010 ، ص137

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

يتضح من هذا الجدول أن الأقباط لم يحصلوا إلا على ثلاث مقاعد في الانتخابات مجلس الشعب أما انتخابات 1976 لم يوقف أي مرشح قبطي في الوصول إلى مجلس الشعب في حين يظهر واضحا أن التعيين كان له الفضل في وصول من ثمانية إلى تسعة إلى عشرة نواب أقباط من مجموع أعضاء المجلس الشعب المكون من 360 نائبا .

1. مرحلة حكم حسين مبارك :

الأقباط بين مطرقة مبارك وسندان البابا

بوصول محمد حسني مبارك الى سدة الحكم حاول ان ينتهج سياسة التقرب من الأقباط واسترضائهم وهذا من خلال فتح قناة اتصال دائمة برأس الكنيسة وكذلك التخفيف من إجراءات بناء الكنائس واعتبار عيد الميلاد المسيحي عطلة رسمية مدفوعة الأجر لكن هذه الإجراءات لم تساهم في تعظيم مكانة الأقباط في الحياة السياسية ، بل على العكس من ذلك تماما حيث ظلت مشاركتهم شكلية إن صح التعبير، فقد اقتصر تمثيل الوزراء من أصل قبطي على إثنين فقط هما يوسف بطرس غالي في وزارة المالية وماجد جورج في وزارة البيئة ، وبعد تكليف أحمد شفيق بتشكيل الحكومة احتفظ وزير البيئة فقط بمنصبه وهما وزارتان غير سياديتين [1]

لقد كان سبب اهتمام الحكومات المصرية إبان عهد حسني مبارك بالأقباط ، راجع الى العلاقة الاستراتيجية التي تربط الحكومة المصرية بالإدارة الأمريكية التي تتجلى خصوصا في المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الإدارة الأمريكية لمصر والتي ربطها بشكل خاص بوضع حقوق الإنسان ووضع الأقلية القبطية لهذا حرص نظام مبارك على ترقية حقوق الأقباط و إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما .

إن نظام مبارك استخدم أساليبه الدكتاتورية في السيطرة على الأقباط ، و أن العلاقة بين الكنيسة والحكم المصري في تلك الفترة هي مثال واضح لهذه الدكتاتورية حيث أن النظام كان يحاول احتواء النشاط والمشاركة السياسية للأقباط ، بحيث تقتصر على شكل العلاقة مع الكنيسة ، فبدل أن يتعامل مع المكون القبطي صار يتعامل مع شخص واحد من الأقباط هو البابا لذلك يتحمل نظام الرئيس مبارك المسؤولية في

[1]– تامر جمعة زايد ، **تطور موقف الأقلية القبطية اتجاه التحولات السياسية في مصر (2011–2015)** ، رسالة ماجستر في دراسات الشرق الأوسط ، قسم التاريخ والعلوم السياسية ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، طابعة الأزهر ، غزة ، 2017، ص 39

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

عدم مشاركة الأقباط السياسية ،لكن وبالرغم من دكتاتورية النظام المصري إلا أن الكنيسة تتحمل هي الأخرى جزءا من المسؤولية في هذه الحالة ، وذلك لخضوعها التام للرئيس مبارك [1]

ما يمكن ملاحظته من خلال تتبع سلوك الكنيسة القبطية وعلى رأسها البابا شنودا أن هذه الأخيرة قد تدخلت مرارا في الشأن السياسي حسب الطلب مما أثار حفيظة قطاعات واسعة من الشارع المصري عموما و الأقباط والتيارات القبطية العلمانية بوجه خاص حيث اعتبر الملاحظون أن البابا قد انحرف كثيرا ليتحول من شخصية دينية ذات سلطة روحية الى زعيم سياسي[2] .

ان الكنيسة أخذت على عاتقها حمل مطالب الأقباط سواء كانت فردية أو جماعية وعلى اختلاف طبيعتها سواء كانت دينية أو مدنية أو سياسية ، وذلك وفق تفاهمات جرت بينها وبين الدولة تحصل بها الكنيسة على مطالبها ويحصل النظام على التأييد الجماعي باسم الأقباط المصريين [3]

كذلك الحال بالنسبة للمفكر القبطي نظمي لوقا الذي قررت الكنيسة التنكيل به وطرده شر طرد وحرمانه من الصلاة عليه لأنه كتب كتابا ينصف النبي محمد صلعم [4]

في 29 جوان 2002 أسس البابا شنودا تقليدا بإرسال برقيات تعرب عن دعم المجمع الكنسي المقدس لرئاسة مبارك ، ومن ذلك: "من أجل خير وسلام مصر ، يطالب جميع الأعضاء بحرارة أبناءهم بالتصويت لفترة ولاية مبارك الثالثة ، كما نقل الأسقف بيشوي السكرتير العام للمجمع القدسي ، والرجل الثاني في القيادة بعد البابا شنودا آيات من الكتاب المقدس لتصوير الدعم المسيحي للنظام الحاكم معتبرا إياها واجبا دينيا ، معلنا أن الكتاب المقدس يدعونا إلى تأييد الرئيس مبارك ، والكنيسة تنتظر التعاون مع الحزب الوطني ، في حال ترشح جمال مبارك للانتخابات الرئاسية، مضيفا أن العلاقة بين البابا ومبارك اتسمت بحب وتقدير عظيم [5]

---

[1]– تامر جمعة زايد ، المرجع نفسه ، ص 38

[2]– تامر جمعة زايد ، المرجع نفسه ، ص 38

[3]– مي مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

[4]– محمود سلطان : **الأقباط والسياسة ، تأملات في سنوات العزلة** ،دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، ط1 ، ص 13

[5]– الكتاب المقدس يدعونا إلى تأييد مبارك ..... وانتظر توجه الكنيسة في حال ترشح جمال ، المصري اليوم 2011/04/01 http:// www.almasry-alyoum.com/articlu2.csparticileID.25075IssueID :1737

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مسألة التكفير والطرد من رحمة الرب بالنسبة للكنيسة القبطية أصبحت ظاهرة ثابتة لايمكن لأي شخص نكرانها ، والادعاء بعدم وجودها أو أن يهون من خطورتها وهي ممارسات تمثل انحرافا واضحا عن التقاليد الأولى التي سارت عليها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في عدم التدخل في الحياة السياسية والبقاء فقط في إطار الدائرة الدينية، بل أصبح الأمر يلزم على الأقباط تبني المواقف السياسية للبابا شنودا الثالث وإلا تعرضوا للطرد والتكفير ولدينا هنا نموذج الاستاذ جمال أسعد الذي كتب عن تجربته السياسية مع البابا في مقال لجريدة الشعب عدد 20 نوفمبر 1992 تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل في حرية العمل الحزبي ، فكان أن تدخلت الكنيسة في أعمال مؤتمر الوحدة الوطنية في المركز الإسلامي والذي نظمته لجنة الشؤون الدينية بحزب التجمع الوطني فقامت الكنيسة ممثلة في المندوب البابوي ممثلا للبابا شنودا بالامتناع عن الحضور في حالة حضور الأستاذ جمال أسعد ، حيث تمّ القيام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة بدون جدوى ، حيث أن المعني صعق عندما سمع الخبر متسائلا هل يأخذ التعليمات من الحزب الذي هو عضو فيه أم من الكنيسة التي دعيت إلى المؤتمر[1] .

2. مرحلة ثورة 25 يناير (من مرسي إلى السيسي)

لقد كان شعار ثورة 25 يناير 2011 هو أنها ثورة سلمية مدنية أي أن الهدف من هذا هو بناء دولة مدنية ، لا هي دينية ولا هي عسكرية ، ولقد كان من النتائج المباشرة للثورة اتساع فضاء الحريات العامة مما سمح بظهور تيارات سياسية ودينية كانت ممنوعة من النشاط أو مضيق على نشاطهما مثل جماعة الإخوان المسلمين و أحزاب التيار السلفي ومختلف التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية بالإضافة إلى بروز أحزاب يسارية ، هذا الظهور كان يحمل معه أجواء من التخوف و التوجس لدى الأقباط والذين رأوا في تعاظم قوة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية المختلفة تهديدا مباشرا لهم .

غير أن الصوت القبطي المندد بحكم حسني مبارك ومشاريع التوريث لم يقل عن صوت جموع أفراد الشعب المصري ، بل إن الثورة كانت بمثابة المناسبة الاستثنائية التي وحدت الشعب المصري أكثر من أي وقت مضى فرفع الأقباط هتافات تؤكد على وحدة المصريين كما ردد بعض المسلمين الصلوات المسيحية مع الأقباط في مشهد رائع يؤكد تلاحم الشعب المصري بكل طوائفه في كفاحه من أجل الحرية ، لكن على عكس فئات الشعب من الطائفة القبطية نلاحظ أن الكنيسة القبطية بقيادة البابا شنودة قد غردت خارج السرب القبطي حيث صرح البابا شنودا أنه دعا الى فض الإعتصامات وسماع صوت العقل " وقال أنه أجرى اتصالا

[1]– محمد مورو ، **يا أقباط مصر انتبهوا** ، المختار الإسلامي ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ص 169

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

هاتفيا لمبارك أكد خلاله تأييده الكامل له ، معتبرا أن بضعة آلاف من المعارضين لا يمثلون شيئا في مقابل الملايين المؤيدة لمبارك، في وقت أصدر كهنة ومثقفون وعلمانيون أقباط بيانا أعربوا فيه عن تأييدهم ثورة الشباب واستمرار اعتصامهم في ميدان التحرير [1]

وجاء في مقال نشر على موقع الأقباط المسلمين عن موقف البابا شنودا موقفه من الثورة المصرية مايلي " أن البابا شنودا أصيب بصدمة كبيرة لحظة سماعه نبأ تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة ، حتى إنه انخرط في نوبة بكاء حزنا على رحيل الرئيس الذي كان له الفضل في إعادته الى الكرسي البابوي بعد وصوله الى الحكم وحافظ على علاقة قوية معه على مدار ثلاثين سنة وهي الفترة التي أمضاها في منصبه [2]

فترة حكم محمد مرسي :

على الرغم من الرسائل المطمئنة التي التزم و الإخوان في توجههم العام نحو المسيحيين من خلال التأكيد على إخوة الوطن ونبذ كل شكل من أشكال الاستقطاب الطائفي والإقصاء إلا أنّ هذا لم يزح الهاجس الملازم للشخصية القبطية ،هاجس تحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية في حالة سيطرت جماعة الإخوان المسلمين على السلطة ، وبالفعل فقد تعاظم هذا الهاجس بوصول الدكتور محمد مرسي إلى سدة الحكم وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على البرلمان الذي ترأسه إخواني آخر هو محمد البلتاجي لهذا فلا غرابة أن الأقباط توجهوا في عمومهم إلى دعم مرشح النظام السابق أحمد شفيق.

تزامن وصول محمد مرسي الى سدة رئاسة الجمهورية المصرية مع وفاة البابا شنودا وانتخاب البابا تواضروس الثاني على رأس الكنيسة المرقصية ، ومن جهة أخرى تزامن هذا الوصول مع حالة من الصدام بين الكنيسة القبطية خاصة والأقباط بوجه عام مع التيار السلفي الذي أبدى وضوحا في مسائل الهوية وتفسير مبادئ الشريعة في الوقت الذي أحجم فيه الإخوان المسلمون عن الخوض في هذه المسائل وهو الأمر الذي فسره ملاحظون أنها خطوة تكتيكية من جانب الإخوان حيث أنهم انسحبوا من واجهة الصدام مع الأقباط تاركين عبئ المواجهة للتيار السلفي الذي يولي أهمية كبيرة لمسائل الشريعة عكس جماعة الإخوان المسلمين[3] .

[1]– مديرية المعلومات ، **الأقباط** ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

[2]– مديرية المعلومات، المرجع نفسه ، ص39

[3]– محمد توفيق : **الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر ، تطبيق المجال العام وتوظيفاته السوسيو سياسية في مصر بعد ثورة يناير** ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، ب ت ت ، ب م ف ، ص 16

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تحميل مرسي مسؤولية الاعتداءات الطائفية :

مع وصول الدكتور محمد مرسي الى رئاسة الجمهورية في أول انتخابات الديمقراطية في

تاريخ مصر تصاعدت هذه التوترات الطائفية والمظاهرات المضادة لمرسي و جماعة الإخوان فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد نشبت اشتباكات صاحبت تشييع عدد من قتلى أحداث "الخصوص" التي وقعت في أفريل 2013 وذلك بمقر الكاتدرائية المرقصية بالعباسية في 07 أبريل 2013 حيث شهدت الجنازة أحداث عنف بين المشيعين وبعض المجهولين ، ورصدت خلالها مشاهد لاستخدام الأسلحة من داخل الكنيسة وخارجها حيث قام حشد من الشباب القبطي بشل حركة المرور بشارع رمسيس مرددين هتافات دينيه وهتافات مطالبة برحيل محمد مرسي و إسقاط حكم مرشد جماعة الإخوان المسلمين[1]

ولعل من أبرز ما أجج الاحتجاجات القبطية ضد الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين هو اعتقاد الأقباط بأن محمد مرسي لم يف بوعده لهم حين وعد بتعيين نائب الرئيس من الطائفة القبطية واكتفى بتعيين شخصية قبطية هو سمير مرقص مساعدا للرئيس لشؤون التحول الديمقراطي، مما جعل الملاحظين يعتقدون أن الرئيس مرسي إنما يوجد تحت رحمة ضغط الجماعة التي تضع له الخطوط التي يتوقف عندها ولا يتجاوزها مما عزز الشعور بأن التمييز ضد الطائفة القبطية في كل مجالات الحياة بقي يراوح مكانه ولم يحدث ذلك التغيير الذي وعد به مرسي[2]

الإطاحة بالرئيس محمد مرسي :

في جويلية 2013 قرر الجيش التدخل للإطاحة بالرئيس محمد مرسي ومعه حكم جماعة الإخوان المسلمين وهنا فقد أيد البابا توا ضروس الثاني هذا التدخل لهذا فلقد اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين و أنصارها في الشارع والميادين العامة، الكنيسة القبطية خاصة والأقباط بوجه عام جزءا مما إعتبروه مؤامرة ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي لهذا كان هذا كافيا لتتحول الكنائس والممتلكات الخاصة للأقباط إلى أهداف "مشروعة" للشباب الغاضب من أنصار محمد مرسي .

[1]– محمد توفيق ، المرجع نفسه ، ص 17

[2]– عوض شحاتة،**إرباك سياسي،أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة**،مركز الجزيرة للدراسات الدوحة،ص 10

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

ففي الجيزة إتهم الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين الكنيسة القبطية بإطلاق النار على متظاهري جماعة الإخوان المسلمين والمشاركة في تفريق اعتصام الإخوان في صيف عام 2013 فنشبت بذلك موجة من الاعتداءات المتبادلة أسفرت بحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش الى مهاجمه أكثر من 42 كنيسة خلال أقل من عشرة أيام حيث أحرق وتضرر منها 37 كنيسة [1]

مثلت هذه الأوضاع المتأزمة مناخا من الهواجس وتبادل الاتهامات بين مختلف الأطراف غذته وسائل الإعلام حيث نجد أنو قنوات تليفزيونية مناصرة لجماعة الإخوان في مواجهة قنوات مناهضة، بل أكثر من ذلك فقد تكونت جبهتان إقليميا تمثلت في تحالف تركي قطري متحالف مع الإخوان في مواجهة تحالف سعوديي إماراتي كويتي لمناهضي لحكم الإخوان.

مرحلة حكم المشير عبد الفتاح السيسي :

وصل عبد الفتاح السيسي الى السلطة بعد انقلاب عسكري على محمد مرسي وحكم جماعة الإخوان المسلمين ، هذه الجماعة التي امتد نضالها الى أكثر من ثمانين سنة إلى أن وصلت عبر صناديق الاقتراع في 2012 إلى أن تتبوأ مركز القيادة بوصول مرشحها محمد مرسي إلى منصب رئيس جمهورية مصر العربية ، غير أنه بعد عام واحد من السلطة ظهرت حركة شعبية مناهضة لجماعة الإخوان المسلمين ، كانت أقوى فصيل في هذه الحركة هي ذلك التنظيم الذي عرف بحركة " تمرد" الشبابية التي قامت بتنظيم فعاليات شعبية ومظاهرات احتجاجية مطالبة الرئيس محمد مرسي بتقديم استقالته وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة .

استطاعت حركة تمرد جمع ثلاثين مليون توقيع من مصريين يطالبون الرئيس محمد مرسي بتقديم استقالته وهو الوضع الذي وضع محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في مواجهة مباشرة مع خصومهم على الساحة السياسية ، فما كان من الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين إلى المكابرة ورفض الاذعان للضغوط، الأمر الذي أعطى حجة للقوات المسلحة بالتدخل وعزل محمد مرسي واستبداله برئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور [2]

---

[1]– جورج فهمي ، موقع كارنيغي للشرق الأوسط من الموقع الالكتروني :
https://carnegie-mec-org/2014/12/22/ar-pub-57582

[2]– سعد الدين إبراهيم ، **مستقبل الإسلام السياسي ، الإخوان المسلمين نموذجا** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2014 ، ص 174

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الإجراء الذي اعتبره أنصار الرئيس المخلوع وجماعة الإخوان المسلمين انقلابا دمويا في حين يعتبره خصومهم بمثابة ثورة .

موقف البابا تواضروس من تدخل الجيش

أيد البابا تواضروس الثاني تدخل الجيش في حركة الانقلاب على سلطة محمد مرسي وحملات الاعتقال والملاحقة التي طالت كوادر وقيادات جماعة الإخوان المسلمين و أنصارهما وعمليات القمع الشهيرة كعملية فك اعتصام ميدان ربعة العدوية بالقوة الأمر الذي دفع جماعة الإخوان المسلمين إلى إعتبار الكنيسة القبطية خاصة والأقباط بوجه عام جزءا من مؤامرة حيكت ضد الإخوان تصارعه للهجمات ضد دور عبادة قبطية وممتلكات خاصة بالأقباط لهذا فقد وقعت الكنيسة القبطية بمناسبة انتخاب عبد الفتاح السيسي في ذلك التناقض الذي أصبح مزمنا وهو أنه عوض أن تدافع عن القيم الإنسانية والمثل العالمية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ،راحت تحاول توحيد المسيحيين تحت قيادتها واعتبار نفسها الصوت الوحيد و الأوحد للمسيحيين عوض الانسحاب من المجال السياسي والسماح للأقباط بالدفاع عن مصالحهم بأنفسهم من خلال حرية الانضمام الى الأحزاب السياسية والحركات السياسية[1]

تأييد ملف دستور 2014 :

شاركت الكنيسة القبطية في إعداد دستور 2014، حيث نشر البابا توا ضروس الثاني مقالا شهيرا في صحيفة الاهرام في منتصف يناير 2014 حمل عنوان " قل نعم تزيد النعم " دعا فيه الأقباط وير الأقباط الى المشاركة بإيجابية في الاستفتاء على هذا الدستور ، معربا عن اعتقادة أن هذه مشاركة "وطنية خالصة" و أنها ممارسة لأحد حقوق المواطنة الواجبة على كل مصري "[2].

كما دعا البابا تواضروس السيسي للترشح في انتخابات الرئاسة ، حيث قال خلال لقاء مع تلفزيون " الوطن" الكويتي ، ونشرته صحيفة " الوطن" الكويتية إن مشاركة وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية يعد واجبا وطنيا و أضاف أن المصريين يرونه منقذا وبطلا لثورة 30 يونيو 2013 [3]

[1]– جورج فهمي ، مرجع سبق ذكره .

[2]– وسام فؤاد ، **الكنيسة المصرية والسياسية بع 02 يوليو 2013** ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، أكتوبر 2016 ، ص 12

[3]– وسام فؤاد ، المرجع نفسه ، ص 12

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الحقيقة أنه لا أحد يدري هل فعلا يعتبر الشعب المصري السيسي منقذا وبطلا لثورة 30 يونيو ثم لا أحد يدري من أعطى للبابا تواضروس الباطن الحصري للكنيسة القبطية الحق بالحديث نيابة عن أكثر من مائة مليون مصري هو التعداد الآخير للشعب المصري ، لهذا فمثل هذه الممارسات والتصريحات من البابا تواضروس الثاني تجعله لا يختلف عن سلفه البابا في كونهما تحولا من شخصيتين دينيتين الى زعيمين سياسيين ، حيث لا يمكن ممارسة السياسة والاحتفاظ بالقداسة في آن واحد .

الخاتمة:

يتبين لنا من هذه الدراسة أن الأقلية القبطية في مصر تمثل عنصرا أصيلا من عناصر الأمة المصرية كان لها دورها البارز في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، فاستقرار هذا البلد لا يمكن تصوره دون مساهمة الأقباط، لهذا فإن فهم الواقع الحقيقي وفهم هموم ومشاكل هذه الأقلية من قبل السلطة الحاكمة يعد شرطا أساسيا لنجاح كل خطط الدولة في إرساء الإستقرار السياسي والسلم الإجتماعي، وهي أهداف نرى أن السلطة السياسية في مصر منذ خمسينيات القرن الماضي قد فشلت في تحقيقها، مما فاقم من حدة الإحتجاجات وما صاحبها من صدامات طائفية تستثمرها الكنيسة القبطية في تحقيق مطالبها بالتحالف مع النظام السياسي ما ولد شعورا عاما لدى الأقباط بأنهم في الخطوط الأمامية في المواجهة مع قوى الإسلام السياسي وما تمثله من أخطار داهمة بشكل خاص والمعارضة السياسية بشكل عام، فحقيقة تولي الكنيسة القبطية وعلى رأسها البابا مهمة تمثيل المجتمع القبطي واحتكار التحدث باسمه أمام السلطة السياسية أمر لا يخلوا من ريب خاصة إذا لاحظنا إرتفاع نبرة الإحتجاج والتخوف والتوجس لدى الأقباط وهي ميزات أصبحت ملازمة للشخصية القبطية.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. المناوي ، عبد اللطيف ، الأقباط : الكنيسة أم الوطن ، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي ، القاهرة ، 2005
2. المولى سعود ، الإخوان والجيش ، ط1 ، دار المشرق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2017

المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

3. شكري غالي ، الأقباط في وطن متغير ،دار الشروق ، القاهرة ، 1991
4. سعد الدين إبراهيم ،مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2014
5. عطاء عياد سامية ، المشاركة السياسية للأقباط ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2010
6. سلطان محمود ،الأقباط والسياسية ، تأملات في سنوات العزلة ، ط1 ، العلم و الإيمان للنشر والتوزيع ، مصر 2008
7. عوض شحاتة ، ارباك سياسي ، أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014
8. محمد توفيق ، الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر ، تطبيق المجال العام وتوظيفاته السوسيو سياسية في مصر بعد ثورة يناير ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، بدون مكان نشر ، بدون تاريخ نشر .
9. .مورو محمد ، يا أقباط مصر انتبهوا ، المختار الاسلامي ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر
10. أحمد محمود فدوى ، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918) ، ط1 ، مركز دراسات الةوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2009
11. وسام فؤاد ، الكنيسة المصرية والسياسية بعد يوليو 2013 ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2016

الدراسات و الأبحاث :

1. بشارة عزمي، هل يصح الحديث عن ملف قبطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2011
2. سعد مي ، التميز القبطي واستبعاد الدولة ، سلسلة دراسات و أوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2011
3. : مديرية المعلومات ، الأقباط ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، سلسلة الباحث الراجع ، العدد الرابع ، بدون مكان نشر ، نشرين أول 2011

الدراسات الجامعية:

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد التاسع/ العدد الرابع جوان 2018

1. جمعية زايد ، تامر ، تطور مواقف الأقلية القبطية اتجاه التحولات السياسية في مصر (2011-2015) رسالة ماجستر في دراسات الشرق الأوسط ، قسم التاريخ والعلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، 2017

مواقع الأنترنت :

الكتاب المقدس يدعونا الى تأييد مبارك على صفحة المصري اليوم على الرابط

http:// www.almasry-alyoum.com/articlu2.csparticileID.25075IssueID :1737

جورج فهمي : موقع كارنيفي لدراسات الشرق الأوسط على الموقع

https://carnegie-mec-org/2014/12/22/ar-pub-57582http://www.middad.com/article/202685